

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والخمسين بعد المائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف

يوم الثلاثاء ، ٤ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : محمد جعفر محلاتي (ايران)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب . ب . بروكوفيف	
السيد ف . م . غانجا	
السيد ف . ف . لوشتشينين	
السيد ي . ف . كوستنكو	
السيد م . م . ايبوليتوف	
السيد ف . أ . كروخا	
السيد ت . تيريفي	<u>أثيوبيا</u>
السيد ف . يوهانس	
السيد ف . بوج	<u>الأرجنتين</u>
الآنسة ن . ماشيميني	
السيد ت . فندلي	<u>استراليا</u>
السيد غ . فيغندر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن . كلينغلر	
السيد ف . ا . فون ديم هاغن	
السيد ف . رور	
السيد ح . أنور ساني	<u>اندونيسيا</u>
السيد أ . سويراتو	
السيد هاريو ماتاران	
السيد ب . سيمانجونتاك	
السيد م . ج . محلاتي	<u>ايران</u>
السيد م . نوستراتي	
السيد م . اليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب . كابرأس	
السيد ك . م . أوليفا	
السيد أ . دى جيوفاني	
السيد م . أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م . أكرم	
السيد ط . أطف	
السيد س . دى كيروز د وارته	<u>البرازيل</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ . أونكلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج . م . نوارفالميس	
الآنسة ر . دي كلير	
السيد ك . تلالوى	<u>بلغاريا</u>
السيد أى . سوتيروى	
السيد ك . براموى	
السيد ب . بويتشيف	
السيد مونخ مونخ جسي	<u>بورما</u>
السيد شان هتون	
السيد ب . سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ت . ستروفاس	
السيد بنافيدس	<u>بيرو</u>
السيد ي . ستروشكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ا . زابوتوشكي	
السيد أ . شيمما	
السيد سعود معطي	<u>الجزائر</u>
السيد عد القادر طفار	
السيد ج . هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه . تيلكه	
السيد م . ماليتا	<u>رومانيا</u>
السيد ت . ميليسكانو	
السيدة ك . ايساكي ايكانغا كابيا	<u>زائير</u>
السيد ت . جاياكودي	<u>سري لانكا</u>
السيدة ا . تورسون	<u>السويد</u>
السيد س . ليدفارد	
السيد ه . برغلوند	
السيد ج . أندرسون	
السيد س . تيولين	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد يو مينغليانغ	
السيد فنغ زينياو	
السيد هو كسياودي	
السيد ج . دي بوس	<u>فرنسا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ر • رود ريغيث نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • أغيلار	
السيد ج • ر • سكينر	<u>كندا</u>
السيد ب • نونيث موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد ك • ج • ماينا	<u>كينيا</u>
السيد د • نانجيرى	
السيد ج • موريو كيهوى	
السيد أ • أ • حسن	<u>مصر</u>
السيد ن • فهمي	
الآنسة و • بسيم	
السيد م • حلفاوى	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونزاليس اى رينيرو	
السيد د • سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ل • ج • ميدلتون	
الآنسة ج • أ • ف • رايت	
السيد س • بولد	<u>منغوليا</u>
السيد • ج • ايجيورى	<u>نيجيريا</u>
السيد و • و • اكينسانيا	
السيد ت • أغويي — ايرونزى	
السيد س • ساران	<u>الهند</u>
السيد أ • كوميفش	<u>هنغاريا</u>
السيد ك • جيورفي	
السيد ه • فاغناكرز	<u>هولندا</u>
السيد ل • ج • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
السيد م • بسبي	
الآنسة ك • كرينتجرغر	
السيد ج • ليونارد	
السيد ج • ميسكل	
السيد ر • ف • سكوت	
الآنسة ل • م • شي	
السيد ج • غندرسن	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ي • أوكاوا
السيد م • تاكاهاشي
السيد ك • تاناكا
السيد ت • آراي
السيد م • ميخايلوفيتش
السيد ر • جايبال
السيد ف • بيراساتيغي

اليابان

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، أعلن افتتاح الجلسة العامة الحادية عشرة والخمسين بعد المائة للجنة نزع السلاح .

السيد أليسي (ايطاليا) (تحدث بالفرنسية والترجمة عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يود وفدي بادىء ذي بدء أن يقدم اليكم تهانيه الحارة بتقلدكم المنصب الذي ستتغلونوه خلال شهر شباط / فبراير ، وأن يؤكد لكم تعاونه الكامل خلال هذه الفترة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لتنظيم أنشطة اللجنة .

وأود في الوقت نفسه أن أضم صوتي الى جميع الوفود التي أعربت عن تقديرها للسفير ساني للأسلوب الكفء الذي ترأس به أعمالنا خلال الفترة السابقة .

وأخيرا يود وفدي أن يضم صوته الى عبارات التقدير الحارة التي وجهت الى السفير فايس . لقد كان لي حظ شهود نشاطه ابان فترة جد وجيزة فحسب ، ولكنها بالنسبة لي كانت جد كافية لكي أقدر المساهمة التي أسهم بها في اللجنة .

ان العادة المتبعة التي جرت على تصدير البيانات في المناقشة العامة في لجنة نزع السلاح بتعليقات على الوضع السياسي الدولي انما تعكس الوعي بأن أي جهد يبذل في ميدان نزع السلاح البالغ الحساسية هو جهد يتأثر بنوعية العلاقات بين الدول وخصاخ الثقة ، أو انعدام الثقة ، فيما بينها .

ولذا فنحن نرى أنه من المشروع تماما أن نشير هنا الى القلق العميق الذي تسببه الأحداث التي وقعت مؤخرا في بولندا ، وهو أيضا مصدر آخر للتوتر يضاف الى نقاط التأزم الأخرى ، لا سيما تلك التي أوجدها استمرار الاحتلال العسكري الاجنبي لأفغانستان . وليس في نيتنا أن نصرف انتباه اللجنة عن المشاكل الحقيقية لنزع السلاح ، بل بالعكس أن نضع تلك المشاكل في اطارها الصحيح . ولا يسعنا كذلك قبول الحجة القائلة بأن احداثا من هذا النوع هي من الشؤون الداخلية البحتة للدولة . فالجباة التي أسفت حكومتي ، ولا تزال ، لانتهاكها - وهي احترام حقوق الانسان - ومراعاة حق جميع الشعوب في تقرير مركزها السياسي الداخلي والخارجي بدون تدخل اجنبي ، وحريرتها في متابعة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - هذه الجباة هي تراث المجتمع الدولي بأسره . وبالنسبة لأوروبا بوجه خاص . فان وثيقة هلسنكي الختامية ، الملزمة رسميا للبلدان الـ ٣٥ الموقعة عليها ، تربط ربطا لا ينفصم بين الاحترام الفعلي لتلك الحقوق وبين الأمن وتنمية العلاقات الودية الطبيعية . وسوف يتيح مؤتمر مدريد الذي يستأنف أعماله في غضون بضعة أيام لحكومتي الفرصة مرة أخرى لاستهجان تدابير القمع المتخذة في بولندا وترديد مناداتها بالغناء تلك التدابير .

ورغم أن احداثا مثل تلك التي ذكرتها قمينة بأن يكون لها أثر سلبي على الجهود التي تبذل من أجل نزع السلاح ، فانه يتعين مع ذلك مواصلة تلك الجهود في غير هوادة وبدون تردد .

ويودى في هذا الصدد أن أشير الى أن افتتاح دورة عام ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح يتسم بعنصرين من عناصر التقدم : استئناف المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، وقرب انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح .

ومما له أهمية بالغة استهلال المفاوضات الثنائية في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي بشأن القوات النووية المتوسطة المدى في إطار عملية تحديد الاسلحة الاستراتيجية بين الدولتين الحائزتين على الترسانات الكبرى . ذلك أن هذه المفاوضات مستمرة رغم التدور الذي حاق بالمناخ السياسي الدولي .

وتشاطر الحكومة الإيطالية بصورة كاملة نهج الولايات المتحدة بالدخول في تلك المفاوضات وهو نهج جرت صياغته خلال مشاورات مكثفة بين أعضاء حلف الاطلنطي .

ان ابرام معاهدة للحد من عدد القذائف النووية المتوسطة المدى الى أدنى مستوى ممكن وحبذا الى " مستوى الصفر " ، هو غاية مثلى تتفق تمام الاتفاق مع طبيعة المفاوضات ومع تطلعات شعوب أوروبا ، ولا سيما الأجيال الناشئة ، التي عبرت بقوة ، حيثما أتاحت لها حرية هذا التعبير، عن قلقها العميق .

وينبغي للمفاوضات بشأن القوات النووية المتوسطة المدى أن تكون فاتحة لعملية يمكن أن تمتد الى فئات أخرى من الاسلحة والى تدابير أخرى ، ضمن منظور شامل لتوازن القوات والأمن المتبادل . ونأمل أن تبدأ قريبا المفاوضات الثنائية بشأن تخفيض الاسلحة الاستراتيجية وأن تفضي الى تخفيضات جوهرية في الترسانات النووية الاستراتيجية .

وسوف نتيح بالتأكيد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، فرصة كبرى لبيان النتائج التي تحققت من وراء الجهود المبذولة لنزع السلاح . وسوف تشكل السنوات الأربع لنشاط لجنة نزع السلاح جانبها هاما من محصلة هذا البيان .

وعطينا في بداية هذه الدورة أن نسائل أنفسنا كيف والى أى مدى تستطيع لجنتنا الاسهام في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية . وينبغي ، على المستوى التنظيمي ، أن يكون شاغلنا الأول هو أن نعيد دون ابطاء انشاء جميع الأفرقة العاملة التي كانت تعمل في العام الماضي . أما مسألة ولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيماوية فيمكن تسويتها على حدة ، دون تأخير اتخاذ قرار بشأن إعادة انشاء الفريق نفسه .

وينبغي أيضا أن نواصل تفكيرنا المشترك بشأن تنظيم وأساليب عمل اللجنة والتمسك بتوافق في الآراء حول التحسينات المزمع ادخالها . وبودي في هذا الصدد أن اسجل لممثل هولندا الموقر ، السفير فاين ، الاقتراحات الهامة التي أدلى بها في بيانه يوم الثلاثاء الماضي . أما فيما يتعلق بموضوع البنود المزمع ادراجها في جدول أعمالنا ، فينبغي للجنة قبل كل شيء أن تواصل نظر المسائل النووية ، وأن تعطيها الأولوية التي تستحقها .

ومع تسليمي بالصعوبات الحقيقية القائمة في طريق ابرام معاهدة يمكن التحقق منها تحظر التجارب النووية حظرا تاما ، فلا أود أن تفوتني هذه الفرصة دون التأكيد من جديد على الأهمية التي تعلقها حكومتي على هذا الهدف . وهو عنصر فيما يجب أن يكون نهجا أعم ، ولكنه مع ذلك عنصر له أهمية خاصة مئزه المجتمع الدولي لعدة سنوات ، وأولاه بحق أعلى درجة من درجات الاستعجال . ونحن لا نزال مقتنعين بأنه في وسع اللجنة وفريق خبراء الاهتزازات اضافة المزيد على الخطة الملموسة للجهود التي تبذلها الدول الأطراف في المفاوضات الثلاثية . ونحن على استعداد لمساندة أى حل على المستوى التنظيمي من شأنه التقدم في أعمالنا ، بما في ذلك انشاء فريق عامل .

وفي اعتقادنا أن عمل فريق خبراء الاهتزازات له أهمية سياسية كبيرة جدا . ولهذا أشرنا ، في بياننا بالجلسة العامة بتاريخ ١٨ آب / أغسطس ١٩٨١ ، الى استصواب توسيع نطاق ولايسة الفريق لتمكينه من مناقشة جوهر مسألة تعيين الظواهر الاهتزازية .

وثمة موضوع آخر ذو أولوية ينبغي للجنة أن تسهم فيه اسهاما حاسما وهو موضوع الاسلحة الكيميائية . فيتعين على لجنة أن تكون في مركز يسمح لها بأن تقدم ، وقت انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية ، الدليل على أن قدرتها التفاوضية في مستوى المهمة الموكلة اليها . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب أن ندخل في مرحلة جديدة من مفاوضاتنا ونشرع في صياغة اتفاقية على أسس من العناصر التي وضعت في العام الماضي .

ولقد جددت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، بأغلبية ملحوظة ، التكليف الصادر للأمين العام بإجراء دراسة غير متحيزة ، يستعين فيها بخبراء مؤهلين طبيين وتقنيين ، فيما يتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في أنحاء مختلفة من العالم . وفي الوقت الذي يثار فيه الشك حول احترام اتفاقات دولية معينة وحول القواعد ذات الصلة في القانون الدولي العرفي يبدو لنا أكثر الحاحا من أي وقت مضى استكمال مجموعة التدابير التي تحظر فئة برمتها من الاسلحة البغيضة بالذات من أسلحة التدمير الشامل مع وضع معاهدة تنص على حظر الاسلحة الكيميائية حظرا تاما وفعالا وتدمير مخزونات تلك الاسلحة ، بما يقضي قضاء مبرما على أي خطر ينشأ عن استخدامها .

لقد عبرت جميع الوفود التي تحدثت حتى الآن عن اقتناعها بوجود مبررات لتفقيح ولايسة الفريق العامل . ويجب العثور على صياغة يمكن توافق الآراء بشأنها . وترد في التقرير النهائي للفريق العامل لدورة عام ١٩٨١ ، في الفرع المعنون " توصيات واستنتاجات " ، اقتراحات مفيدة لحل هذه المشكلة .

ويجب كذلك أن يحظى البرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي سيكون واحدا من العناصر الرئيسية للدورة الاستثنائية الثانية ، بمكان هام في عملنا .

وايطاليا ، بوصفها أحد مقدمي قرار الجمعية العامة ٢٦٠٢ هـ ، المعتمد في ١٩٦٩ ، والذي يشكل الاساس لمفاوضات اليوم ، تأمل أن تشهد الدورة الاستثنائية الثانية اتمام العمل الذي بدأ منذ أكثر من ١٢ عاما مضت . ان الفريق العامل ، الذي يحظى بقيادة محكمة مبرزة من السفير غارثيا روليس ، قد بدأ خلال شهر كانون الثاني / يناير في مناقشات أثبتت أنها مفيدة للغاية ، وان كانت غير متوازنة بعض الشيء ، لأن مجموعة من الوفود كانت شديدة التحفظ في مشاركتها . ويفيد البيان الذي أدلى به ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر بتاريخ ٢ شباط / فبراير في رأب هذه الشغرة في جانب منها : ونحن في انتظار المزيد من التفصيل للآراء التي طرحها ، لاسيما فيما يتعلق بالمسائل التي تمس طبيعة البرنامج الشامل ، وتقسيم المراحل ومدتها ، والانتقال من مرحلة السى المرحلة التي تليها ، والأجهزة اللازمة لاستعراض تنفيذ البرنامج ، وهلم جرا .

واسمحوا لي أن أقول ان وفدي ، وان ظل مفتحا على الحلول التي يمكن الاهتداء اليها بالاتفاق المشترك ، لا يزال يفضل أن يتشكل البرنامج الشامل من ثلاث مراحل . على أن تضم كل مرحلة من المراحل تدابير مختلفه تستند الى معيار وظيفي . وهكذا تتضمن المرحلة الأولى التدابير التي يرى ضرورتها لوقف سباق التسلح . مع استبقاء مستويات الأمن غير منقوصة . وتتألف المرحلة الثالثة والأخيرة من التدابير اللازمة للقضاء التام على الاسلحة والقوات المسلحة ؛ بينما تشمل المرحلة

الوسطى التدابير اللازمة لربط نقطة الانطلاق بنقطة النجاة ، بمعنى التدابير التي تهيئ السبيل للتخفيض التدريجي المتوازن لمختلف أنماط الاسلحة والقوات المسلحة • وهو تركيب يمكن أن تتناول تحليله بمزيد من التفصيل — أى الى مراحل فرعية على سبيل المثال — مؤتمرات استعراضية أو غيرها من الأجيحة الاستعراضية التي تنشأ لمراقبة وتعزيز تنفيذ البرنامج الشامل •

وثمة مسائل هامة أخرى تظهر بصورة تقليدية في جدول أعمال اللجنة وستظل تظهر فيه دون ريب • وينتوى وقدى استخدام الوقت المخصص بالتحديد لنظر تلك البنود كيما يدلي بأرائه فسي شأنها ، الا أنني أود انتهاز هذه الفرصة للاعراب عن ألمي في أن يشهد هذا العام افساح مكان مناسب في جدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها لبند جديد يتعلق باتخاذ مزيد من التدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجى •

ولقد كان من بين السمات الخاصة التي اتسمت بها المناقشات في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، الاهتمام الذى تبدى بمشاكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الفضاء الخارجى • وقد أبرزت الخطب العديدة التي ألقيت في هذا الموضوع الاقتناع بأن المجتمع الدولى ينبغى أن يبذل بصورة عاجلة مزيدا من الجهود لمنع سباق التسلح في هذا المجال الجديد من مجالات نشاط الانسان •

وقد أفضى هذا الاهتمام الى اعتماد قرارين يشيران ، للمرة الأولى ، الى رغبة الجمعية العامة في أن تتصدى لجنة نزع السلاح لهذه المسألة ، وهو ما يتفق اتفاقا كاملا مع الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية •

فالقرار ٣٦ / ٩٧ جيم ، التي كانت ايطاليا من بين مقدميه ، يرجو في فقرته ٣ من لجنة نزع السلاح " أن تنظر ، اعتبارا من بداية دورتها لسنة ١٩٨٢ ، في مسألة التفاوض من أجل اتفاقات فعالة يمكن التحقق منها وتستهدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجى " • ومن المناسب تماما توخى تبادل أولي للآراء ، في جلسات عامة ، خلال هذا الجزء من الدورة •

ومعد هذه النظرة العامة ، والبحث التمهيدي في هذه القضية الشديدة التعقيد والحساسية ، سنكون في مركز أفضل يسمح لنا بالبت في أنسب الاجراءات لاتخاذ خطوات ملموسة لمتابعة المناقشات في الجمعية العامة • فالتطور السريع في تكنولوجيا الفضاء في السنوات الأخيرة تنجم عنه نذر واضحة ومحددة ، ولم تعد بعض التطبيقات مقصورة على ميدان الغرض العلمى ، بل بدأت بالفعل تدخل في الترسانات العسكرية • وهذه يجب التعرف عليها ، كما يجب بذل الجهود لعلاج هذا الوضع ، من خلال تفاوض سريع على تدابير ملموسة وفعالة يمكن التحقق منها •

وهذا ، في رأينا ، هو معنى الطلب الذى توجهت به الجمعية العامة الى اللجنة ، التي هي هيئة التفاوض المتعدد الاطراف في مسائل نزع السلاح ، والدور الذى تستطيع الاضطلاع به في هذا الميدان •

ومن العبث الاعتقاد بإمكان ايجاد حل فوري وفعال لجميع المشاكل المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء بواسطة بضع مواد قليلة في معاهدة عامة الطابع • ومن شأن مثل ذلك النهج فحسب أن يعطل جهودنا ويبتعد بنا عن هدفنا •

وفي هذا الصدد يقترح القرار ٩٧/٣٦ جيم ، الذى أشرت اليه من قبل ، الطريق الذى ينبغى اتباعه : فهو يرجو في فقرته ٤ من لجنة نزع السلاح " أن تنظر على سبيل الأولوية في مسألة

التفاوض بشأن اتفاق فعال يمكن التحقق منه لحظر الشبكات المضادة للتوابع الاصطناعية ، وذلك كخطوة هامة في سبيل تحقيق الأهداف العينية في الفقرة ٣ من هذا القرار " .

ومن المسلم به بصفة عامة أن التطور الذي يندرج بأبكر الخطر ، ويتطلب اجراء فوريا بأقصى سرعة ، هو التطور الحاد في شبكات الاسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية . واذا بقي هذا التطور مفتقرا الى التحكم فيه ، فستكون هذه هي المقدمة لسباق التسلح في الفضاء الخارجي . وينبغي لهذا المنظور أن يستحثنا على أن نعقد العزم على بذل الجهد من أجل أن نتجنب ، قبل فوات الأوان ، الاخطار الحقيقية والفورية الموجودة في هذا الميدان .

الرئيس : أشكر ممثل إيطاليا الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة .

السيد فيجنر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : السيد الرئيس ، ان وفدي ينضم الى الوفود الأخرى في تقديم التهنئة اليكم لتقلدكم الرئاسة . وان أولى اجتماعاتنا غير الرسمية والرسمية سمحت لنا فعلا بأن نعجب بطريقة الكياسة والاعتدال التي تتأسون بها أعمالنا . وان وفدي يتطلع الى العمل في ظل توجيهكم . ونحن واثقون من أننا سنجني الفائدة من الأهداف الجديدة والنبيلة التي تحملونها الى منصبكم السامي . كما يذكر وفدي بالعرفان ما قام به رئيسنا السابق ، السفير أنور ساني ، من اسهام فذ في أعمالنا .

ومن المجموعة الواسعة للموضوعات ذات الصلة المباشرة لهذه الدورة للجنة نزع السلاح ، أود انتقاء ثلاثة موضوعات فقط لهذا البيان الأولي . وفي نيتي أن ألمح بإيجاز الى المناخ السياسي الذي نبدأ فيه عملنا والى بعض جوانب مشكلة الأسلحة الكيماوية وأخيرا الى البرنامج الشامل لنزع السلاح .

تجتمع هذه اللجنة في منتصف الطريق بين الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة وسين دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ومن الحكمة في هذه الفترة الحاسمة تقديم المهتمين المائلتين أماننا معا ، ونظراً الى الدورة الاستثنائية القادمة وسجلنا الماضي في الميادين الثنائية والمتعددة الأطراف . ولست بحاجة الى التحديد . فاذا نظرنا الى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وجب علينا الاعتراف جميعاً بأنه لم تتجز من برنامج العمل المطروح في تلك الوثيقة الا قطع متأثرة . ومن الطبيعي أن تكون هناك انجازات مشكورة كاتفاقية الأمم المتحدة المعنية على الأخص بالاسلحة غير الانسانية ، وكثير غيرها من المراحل والعناصر الملموسة . ولكن التحديات المتبقية تحديات هائلة ، والافتقار الى الانجاز جلي بأكثر مما ينبغي . ولا ينبغي في هذه الحالة توجيه اللوم ولا الاتهامات . والحقيقة ، أن من المهم الآن النظر الى حالة تقدم عملنا ، وهي حالة قد لا تبعث على الرضا ، وأن نخطط قدما بطريقة رصينة مقدرياً احتمالات ما يمكن عمله في الشهور القليلة المتبقية . ان العمل في لجنة نزع السلاح ينبغي أن يتركز على البنود الجوهرية وان العداوات الاجرائية ينبغي أن تخفض الى الحد الأدنى . وعلينا جميعاً بذل مجهود خارق كي لا ننتهي الى الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح خالي الوفاض ، بل علينا أن نظل واقعيين بالنسبة للأهداف الممكن بلوغها .

والواقعية هي الكلمة الرئيسية بالنسبة للدورة الاستثنائية نفسها . فينبغي للأهداف أن تقاس على محك الواقعية ، وينبغي لاستعراض وتقييم الانجازات التي تمت في الفترة الماضية أن يسفر عن تخطيط متأن للأعوام القليلة المقبلة . وينبغي للتوقعات المعقولة لحرار نتائج ملموسة أن تأخذ الأسبقية ضمن هذه الفترة على الاعلان عن أفكارها الخ في طموحها .

ومع أن لجنة نزع السلاح هي محفل دولي مستقل بذاته ، إلا أن الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة تمارس ، بالطبع ، تأثيرا كبيرا على أعمال هذه الدورة • ومعزل عن النتائج الأخرى ذات الصلة ، فإن الجمعية العامة قامت ، في ميدان جديد هام هو تدابير منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، بمنح هذه اللجنة واجبا هاما وجديدا يتطلع وفدى الى التداول بشأنه في مرحلة مبكرة كمتابعة للقرار ١٧/٢٦ جيم الذي كان وفدى بين من قدموه •

وإذا انتقلنا الآن الى المناخ السياسي الأوسع الذي علينا أن نعمل فيه ، فإن وفدى ينضم الى الوفود الأخرى في التعبير عن القلق الخاطر من حالة الأمن الدولي • وكلنا متفق على أن فرص احراز تقدم كبير صوب تحديد الأسلحة ونزع السلاح تعتمد ، بصورة جوهرية ، على توافر الثقة فيما بين الدول وعلى وجود سياسة عامة متسقة من ضبط النفس والاعتدال في السعي وراء المصالح الخارجية •

ومع ذلك فليس لنا الا أن نعلن بأن هناك مزيدا من التدور الكبير في العلاقات بين الشرق والغرب وبأن جو الثقة قد تأثر بشكل خطير •

ولا يزال الاحتلال العسكري السوفياتي لأفغانستان مستمرا لا يني غير مهال بادانته من قبل الغالبية الساحقة للمجتمع الدولي كما تم البرهان على ذلك مرارا في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة •

ولا توجد ثمة دلائل على وجود تغيير في موقف الاتحاد السوفياتي المسؤول عن هذا الانتهاك لبدأ تقرير المصير وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية •

بل على العكس ، هناك علائم على أن القمع العسكري في أفغانستان آخذ بالازدياد ، مسببا المعاناة لعدد لا يحصى من الضحايا ، ولا سيما بين سكان الريف • وقد أحاط وفدى علما مع أشد القلق بالتقارير المتعلقة باستعمال العوامل الكيميائية •

وثمة حدت آخر أقرب عهدا زعزع أساس الثقة المتبادلة وشائر التعاون السلمي •

ومن الجلي أنني أشير الى فرض قانون الأحكام العرفية في بولندا ، وان نتائجه المترتبة ومضاعفاته تعني خرقا واضحا لوثيقة هلسنكي الختامية وان ما حدث في بولندا ليس مجرد شأن داخلي • بل على العكس ، فإن انتهاك وثيقة هلسنكي لعام ١٩٧٥ وحقوق الانسان الأساسية وللتشريع الدولي لمنظمة العمل الدولية يجعل مأساة الشعب البولندي مسألة تستأثر بالاهتمام المشروع للمجتمع الدولي بأسره •

وتقع مسؤولية هذا الخرق للالتزامات الدولية والقرار المتخذ لقلب عملية التجديد والاصلاح في بولندا على عاتق السلطات العسكرية البولندية ، ولكن ليس بأقل مما تقع على عاتق الاتحاد السوفياتي •

ان ما حدث في بولندا هو أكثر من مجرد اضطراب في شروط المناخ السياسي : انه يكشف عزوفا عاما عن احترام مبادئ حقوق الانسان كما هي مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي النهائية وعن قبول التطور السلمي •

وخلافا للتأكيدات المصادرة عن نظام الحكم العسكري البولندي ، فليست هناك علائم على وجود أي تحسن • ويخيم ظل طويل على التوقعات لعملية تحديد الأسلحة • ومن المحتم أن يتأثر

مناخ الأمن في أوروبا تأثرا مباشرا ، كما أنه لا سبيل الا الى استعادة مناخ الثقة • ان الثقة شرط أساسي أولي لمهما منا كمفاوضين في لجنة نزع السلاح •

ان حكومتي قامت ، بما يتفق مع وثيقة هلسنكي الختامية أتم الاتفاق ، بحث القادة العسكريين البولنديين مرارا على رفع قانون الأحكام العرفية بغية إعادة تثبيت الحقوق المدنية للشعب البولندي وعلى اطلاق سراح الذين أوقفوا وعلى استئناف حوار حقيقي مع الكنيسة الكاثوليكية والممثلين الشرعيين لنقابة العمال المستقلة في بولندا ، ونطلب الآن أيضا تمكن بولندا من حل مشاكلها بنفسها دون تدخل خارجي •

فاذا ما أجيبت هذه المتطلبات الفائقة الأهمية فان الثقة المتبادلة سوف تنتعش من جديد كما أن توقعات حدوث تقدم يسفر عن نتائج ملموسة في نزع السلاح وتحديد الأسلحة ستعزز بشكل كبير •

وليست الاحداث في بولندا على جسامتها هي الأخطار الوحيدة التي تتهدد مناخ الأمن الدولي • ذلك أن التوازن العسكري في أوروبا لا يزال يبعث على قلق ثابت •

ولذلك ترحب حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن المفاوضات الدائرة هنا في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القوات النووية المتوسطة المدى قد استؤنفت بعد عطلة عيد الميلاد • واننا واثقون من أن تمخض هذه المفاوضات عن حصيلة ايجابية سيسهم في زيادة الاستقرار الدولي وفي حدوث تقدم في المساعي الأخرى المبذولة لتحديد الأسلحة • واننا نؤيد تأييدا تاما المقترح الأمريكي البعيد الأثر - الذي تم اعداده بأكمله ضمن التحالف الغربي - الرامي الى بلوغ مستوى حصيلة تبلغ الصفر في كافة الصواريخ النووية المتوسطة المقامة على الأرض لدى كلا الجانبين •

ان عقد معاهدة تفي بأحكام هذا العرض الفريد ستقضي على فئة الأسلحة التي تسبب أكبر القلق • ونرى أن الوصول الى حصيلة مثل هذه ستكون أكثر الطرق تبشيرا وواقعية لتعزيز السلم والأمن الدوليين • ونرحب بالتزام يقدمه الطرفان بأنهما لن يذخرا جهدا في سبيل التوصل الى عقد اتفاق • وبالروح نفسها ، تولي حكومتي أكبر قيمة لاستمرار المفاوضات في هذه اللجنة •

وأود ، وأنا أنتقل الى الجزء الثاني من كلمتي ، أن أؤكد مرة أخرى على الأهمية التي يوليها وفدنا لمسألة الاسلحة الكيميائية ، وان فرض حظر شامل على الاسلحة الكيميائية هو في بلادنا ليس محور اهتمام الحكومة فحسب بل وكافة الأحزاب السياسية الممثلة في البوندستاغ الألماني • وفي ٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ اعتمد البرلمان الاتحادي باجماع الآراء قرارا يحث على القيام فوراً بعقد اتفاقية أسلحة كيميائية يتم تنفيذها في ظل مراقبة دولية فعالة •

وإذا نظرنا الى انجازات اللجنة في دورتها لعام ١٩٨١ - وذلك يعني النظر الى تقرير الفريق العامل المخصص المعني بالاسلحة الكيميائية - يمكننا أن نغبط أنفسنا على أننا ، في ظل القيادة الكفؤة للسفير ليدغارد السويدي ، أنتجنا درجة كبيرة من توصيف أقرب ما يكون الى لغسة المعاهدة • غير أن التقدم لا يزال حتى الآن أقل تجليا في ميدان التحقق • ولكن التحقق هو قطب الرحى الذي يتوقف عليه النجاح النهائي لمفاوضاتنا والذي ينبغي علينا لهذا السبب أن نوجه اليه اهتماما خاصا في مداولات هذه السنة •

ان الخبرة المكتسبة من عقد اتفاقات تفتقر الى آلية تحقق صحيحة ، كبروتوكول جنيف واتفاقية الاسلحة البيولوجية ، تشدد على الحاجة الى ايجاد حل شامل لهذه المسألة •

لقد قام وفدى ، في كثير من المناسبات ، بعرض آرائه حول المسائل الجوهرية لوضع نظام دولي فعال للتحقق • وسوف أعيد فقط بايجاز :

ينبغي أن يسير التحقق وفق اجراء منتظم يتم انشاؤه مسبقا بحيث يكون غير تمييزي ويتم في مناخ تعاوني وجدى ؛

ينبغي أن يتوافر على اجراء تحقيقات غير متحيزة في الأحداث التي تتطلب الايضاح ؛
وينبغي أن يحمي المصالح الاقتصادية المشروعة •

ولدفع الحمل في هذا الاتجاه ، سيتقدم وفدى في هذه الدورة بورقة عمل تطرح بتفصيل واف الآليات والاجراءات التي تكون في نظرنا ضرورية لاجراء تحقق فعال لاتفاقية أسلحة كيميائية • وسوف تعالج ورقة العمل هذه ، من بين أمور أخرى ، الأسلحة المزدوجة على سبيل التحديد • وننوي ، بوجه خاص ، اقتراح طريقة يمكن بهما أيضا — خلافا لبعض المزاعم القائلة بعدم امكان التحقق من عدم انتاج الاسلحة المزدوجة — تمديد التحقق ليصل الى الاسلحة المزدوجة ويشملها •

ولا أجدني بحاجة الى التأكيد على ما قدمه البرنامج الشامل لنزع السلاح من اسهام حيوى يرمي الى انجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وجلي من الوثائق أن على لجنة نزع السلاح التوصل الى تفاهم بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح وأنه ، بحلول الوقت الذي تختتم فيه هذه اللجنة دورتها الرسمية ، ينبغي ان يكون هناك نص يمكن التفاوض بشأنه جاهزا لجمهور نيويورك الأوسع نطاقا سواء أكان هذا النص مصحوبا أو غير مصحوب باختيارات بدلية حول مشاكل محددة ان المسألة ملحه وان مصداقية هذه اللجنة في خطر •

ان الفريق العامل للبرنامج الشامل لنزع السلاح الذي اجتمع طوال معظم كانون الثاني / يناير قام بعمل طيب ، رغم عدم وجود نتائج ثابتة تلوح للعين بشأن معظم المسائل ، وعمق من تبصر جميع الوفود المعنية وتفهمها • وان وفدى ممتن من المشاركين ومن رئيس الفريق العامل ، السفير غارثيا روليس المكسيكي • ويسمح لنا العمل المحرز في كانون الثاني / يناير تعيين المجالات التي يبدو فيها توافق الآراء في متناول اليد ، ومن الناحية المضادة ، تلك المجالات الرئيسية التي تلوح فيها مواضع الجدل التي علينا تسويتها بصورة مشتركة في الاسابيع القليلة القادمة •

ولدى وفدى الانطباع ، المستمد من وجهة نظر أحد مقدمي الوثيقة CD/205 ، وهي مشروع البرنامج الوحيد الكامل المطروح أمام اللجنة في هذا الوقت ، أن المسائل الثلاث التالية ذات البعد أقد نتأت وتحتاج الى تفاوض خلاق يتم بروح توفيقية •

١ — طبيعة البرنامج الشامل لنزع السلاح

من الجلي أن البرنامج الشامل لنزع السلاح يحتاج الى طريقة للاعتماد والنشر تتناسب مع أهميته الفارقة لانجاح الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ويجب ، في الوقت نفسه ان تتوافق مع غرضه الأساسي كإطار وثيق الصلة سياسيا بعملية تفاوضية شاملة • ولكن من الجلي ، بنفس القدر ، أن صكا من هذا النوع لا يلائم عملية عادية من التصديق الدولي • وحتى أنصار وضع برنامج شامل لنزع السلاح " ملزم قانونيا " لم يتمكنوا حتى الآن من بيان الكيفية التي يمكن بها تحقيق هذا الأثر الملزم من الناحية التقنية • ولذلك ينبغي لبحثنا عن حل مناسب بروح توفيقية أن يمضي في اتجاه منح البرنامج الشامل لنزع السلاح ، عندما تعتمد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية ،

درجة خاصة من الرسمية لاثارة الالتزام السياسي • وان وفدى مستعد للبحث عن مثل هذه الطرائق بصورة ايجابية وبناءة • وتذكرون أن مقدمي الوثيقة CD/205 اقترحوا تضمين القرار الذي سيرفق به البرنامج الشامل لنزع السلاح فقرة " تناشد جميع الدول عن أنها ستحترم الأهداف والمبادئ والأولويات المحددة في هذا البرنامج ، والاعراب عن صادق عزمها وتصميمها على تنفيذ البرنامج عن طريق التفاوض على اتفاقات للحد من التسلح ونزع السلاح المحددين والقابلين للتحقق " •

٢ - تصنيف تدابير نزع السلاح

ثمة فارق رئيسي بين فهرس التدابير المقترحة في الوثيقة CD/205 والفهرس المناظر الذي اقترحتة مجموعة الـ ٢٦ وهذا الفارق هو درجة التوصيف • وثمة أيضا فارق أساسي في النهج • وفي معظم الحالات التي تصف فيها الوثيقة CD/223 تدبيرا تفاوضيا معيناً ، يكون فحوى الوصف منطوبياً بالفعل على الحصيلة المرغوب أخذها من هذه المفاوضات بالذات • انه لا يظل في حدود الدلالة على الغرض الرئيسي للمفاوضات ، ولكنه يتوقع سابقا نتائج مفصلة مصدرا بذلك حكما مسبقا على القرارات المقبلة للحكومات والمفاوضين • وأؤكد أن هذا طريق خطر ، فما من وفد يمكن أن يكون في هذا الوقت في مركز يسمح له بالتنبؤ بحصيلة المفاوضات ، ولا بوسع أحد أن يعلن بشكل حصيف ومسؤول التزامه بما يمكن أن يمتد بسهولة فترة من الزمن تأخذ ٢٠ عاما أو أكثر • كذلك فان هذا النهج يتعارض في معظم الحالات مع " العناصر " المتفق بشأنها للبرنامج الشامل لنزع السلاح كما اعتمدها هيئة نزع السلاح للأمم المتحدة • فهذه الوثيقة توضح أن على البرنامج الشامل لنزع السلاح أن يكون فقط اطارا لمفاوضات موضوعية ، لا أن يحل محل نتائج تتطلب عملية تفاوضية فعلية •

ويلج على وفدى الانطباع بأن هذا النهج يسلم جد لا بثبوت ما نحاول جاهدين اثباته ، ولن يؤدي الى توافق في الآراء على أية قائمة توضع بتدابير نزع السلاح • ان من المشروع لكل وفد ومجموعة اقليمية وضع أهداف وتعليق آمال بالنسبة لبدء تفاوضي بعينه ، ولكن مما لا طائل من ورائه الاصرار بوجهات النظر المفردة هذه على كافة الشركاء المحتملين للحصول على حق تفاوضي منذ البدء • ومن الناحية الواقعية ، فلن يتم التوصل الى توافق في الآراء على قائمة بالتدابير الا اذا وافقت جميع الوفود على بسط ميولها الخاصة بلغة أوجز وأكثر حيادا ، أخذة الأسوة في ذلك من " عناصر " البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي اعتمده هيئة نزع السلاح •

٣ - الجدول الزمني للأحداث

بينما يبدو أن مجموعتي البلدان الغربية وبلدان عدم الانحياز على السواء ، تضعان هيكل البرنامج الشامل لنزع السلاح على شكل مراحل متعددة ، فان هناك نزعة بينة لدى واضعي الوثيقة CD/223 نحو وضع جدول زمني للتفاوض محكم في تخطيطه ومصحوب بفروض مفصلة عما ينبغي التفاوض بشأنه وعما ينبغي احرازه في مراحل تالية بشكل مستقل تماما عن حصيلة مراحل التفاوض السابقة • وفي الفريق العامل ، أشار المشتركون في تقديم الوثيقة CD/205 مفصلا عن السبب في أن هذا السياق لمرآجل متعددة لن يحظى الا بقليل احتمال لأن يصح أمرا عمليا • ولا ينبغي لهذا النقد أن يؤخذ على أنه رفض قاطع لقبول وضع هيكل رشيد لعملية البرنامج الشامل لنزع السلاح بمضي الزمن • والعكس هو الصحيح إذ أن ما من شك في أن من الواجب وجود دالة زمنية دينامية في صلب البرنامج الشامل لنزع السلاح • ولكن على هذا العنصر البنيوي ، في رأي وفدى ، يجب العثور عليه في

الصفة الدورية للاجتماعات الاستعراضية اكثر منه في جدول زمني سحري وآلي قد تجعله الأحداث المقبلة عديم النفع وقيما • وان وفدى منفتح بالنسبة لعدد هذه الاستعراضات وتواترها •

وستكون الاجتماعات الاستعراضية ، بما يحف بها من الاهتمام العام والوقوع الدينامي ، أفعال في الحفاظ على قوة دفع عملية التفاوض المتعددة الأطراف والثنائية ، أكثر مما يكون لوضع جدول زمني ميكانيكي لمهام تفاوضية التي ، اذا فوجئت بالحقيقة ، سوف تترك من سبق لهم وضعها • ودعوني أؤكد أن قضية الجدول الزمني ، وهي احدى أهم النقاط التي يدور حولها الجدول في المفاوضات بشأن برنامج شامل لنزع السلاح ، تحتاج الى نهج غير متحيز وجديد والى قدر جديد من الواقعية كي تثمر نتائج جديدة • ولعل الوقت قد أوفى للعودة الى الوراء حيث نقطة انطلاقنا المشتركة لنعاود البدء من نص العناصر المتفق بشأنها ولندرس كيف يمكنها العمل على أفضل وجه لوضع حلول مرضية •

واستأذن في الانتقال الى ملاحظة أم بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح وأن أختتم كلمتي بها • ان البرنامج الشامل لنزع السلاح ، في نظرنا ، قاصر عن احداث تأثير على نزع السلاح المتعدد الأطراف والثنائي الا اذا كان بوسع المجتمع الدولي المتجمع ورائه • وان المفاوضات لا يمكن أن تمضي في طريقها وتسفر عن نتائج الا اذا كان الاطار الواجب وضعها فيه يلبى المصالح الأمنية لجميع المعنيين • فيجب أن يكون هناك حافظ دائم للتقيد بالبرنامج ويحقق تماما ما يحفل به من احتمالات خطوة بعد خطوة • وسوف تتعرض هذه الوظيفة الحافزة الى الضياع اذا خطر للمشاركين أن يعتبروها غير واقعية • وأخيرا ، فان قيمة البرنامج الشامل لنزع السلاح ستقل لا بنيل ما يتجسد فيه من نوايا وانما بما يحدثه من قوة دفع حقيقية وبالمفاوضات التي ييسرها ويرعاها • وبوسعي على المستوى الانساني التعاطف تماما مع أولئك الذين ، في معاناتهم من الاحباطات وبطء التحرك البالغ في عالم نزع السلاح ، يودون ضرب الرقم القياسي في وضع برنامج مثالي شامل لنزع السلاح ، باظهار ما في طبيعة مناعهم وأفكارهم الخاصة من رفعة • ذلك ، للأسف لن يساعد على انجاح قضايا تحديد الأسلحة التي بين أيدينا • الكلمة الرئيسية هي المصادقية • ولن يجتاز هذا الاختبار الا برنامج شامل لنزع السلاح يبقى الأهداف والمخططات الممكن تحقيقها نصب الأعين • ان تحديد الأسلحة ونزع السلاح يحتل ، بالنسبة لحكومي ، أعلى مكان في سلم الاولوية • وسوف تسعى لجعل اسهامها في البرنامج الشامل لنزع السلاح يتم بهذه الروح نفسها ، كما تسعى ما وراء ذلك ، الى العمل دون هوادة من أجل تحقيق السلم والأمن •

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد اوكاوا (اليابان) : حضرة الرئيس ، أود أن أعرب ، باسم الوفد الياباني ، عن أحر التهناني لكم بصفتمكم رئيسنا الجديد لشهر شباط / فبراير • كما أقدم الشكر للسفير سانسي الذي خدنا بفاعلية وتفان منذ شهر آب / أغسطس من العام الماضي • وأود أيضا أن أرحب بأجمل ترحيب بزملائنا الجدد حول هذه الطاولة •

كما أود أن أقدم تعازي الخالصة الى الوفد الايطالي ، وعبره الى عائلة المغفور له السفير كورديرو دي مونتيزيمولو • واني سأفتقد السفير أكثر من غيري لأننا كنا جارين في هذه اللجنة ، وكنت سعيدا بالجلوس الى جانبه في مناسبات عديدة خلال السنتين الماضيتين •

واني ، اذ أودع زميلنا الكريم السفير فاين ، لا يسعني الا أن أعرب عن احترام وفد بلادى

له ، وعن تقديرنا العميق للمساهمة البارزة التي قدمها لعمل هذه اللجنة خلال الأرش سنوات التي قضاها في جنيف .

ولا تفصلنا الا أشهر قليلة عن الدورة الخاصة الثانية المكرسة لنزع السلاح والتي ستعقد ها في نيويورك الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي الوقت الذي نبدأ فيه عملنا في الجزء الاول مس دورة عام ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح ، لا يسعني الا أن أشدد على دور هذه اللجنة ومسؤوليتها في المساهمة في انجاح تلك الدورة الخاصة .

وبموجب دستور بلادنا ، المكرس لقضية السلام ، والعبادى النووية الثلاثة - وهي عدم حيازة الاسلحة النووية ، وعدم انتاجها ، وعدم السماح بادخالها الى اليابان - تركزت السياسة الأساسية لليابان على تجنب تحويله الى دولة عسكرية بارزة ، وتكريس طاقاته وموارده الوطنية لخدمة السلام والرخاء في العالم . ولقد التزمنا بهذه السياسة بثبات منذ ٢٦ سنة ، أى منذ انتهت الحرب ، تساندنا شدة تطمح الشعب الياباني نحو السلام والاستقرار .

وان الشعب الياباني لعل اقتناع بأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح يمكن وينبغي ان يؤديا دورا جوهريا في بناء وتحقيق السلام والاستقرار في عالمنا هذا . لذلك فان تحديد الاسلحة ونزع السلاح هما مسألتان تتسمان باهتمام وطني أصيل . وفي الواقع ، ان اليابان يعتبر ان تحديد الاسلحة ونزع السلاح يجب ان يكونا من القضايا ذات الاهتمام العالمي . والامة اليابانية بأسرها تتضرع أن يكون الأمر كذلك .

غير اننا ، عندما ننظر حولنا نرى ان العالم الذي نعيش فيه ، أى الوضع الدولي الفعلي ، يتدهور سنة بعد سنة على عكس ما نصبو اليه . وان مايجرى الان في بولندا ليؤثر تأثيرا خطيرا على الوضع الدولي بأسره ، ويأمل اليابان أن تعود الأمور العالقة في هذا البلد الى حالتها السوية في أسرع وقت ممكن . ويتخوف اليابان تخوفا قويا من أن يؤدي مجرى الاحداث هناك الى المزيد من التهديم لما تبقى من الثقة المتبادلة بين الدول ، والتي هي الركيزة الأساسية لمفاوضات نزع السلاح .

ومن جهة أخرى ، فان التخزين الضخم للأسلحة النووية وسباق التسلح اللامتناهي يستمران بلافتور . ان هذا الاتجاه المبرح العقترن بالحالة السياسية الدولية المتدهورة ، مثار قلق بالسوخ لشعوب العالم ، ولا يجوز ان نقف مكتوفي الايدي أمامه . لهذا تستحوز الدورة الخاصة المقبلة للجمعية العامة بقوة على اهتمام الشعب الياباني وتطلعاته وكذا بالنسبة لشعوب بلدان عديدة أخرى . وان الامة اليابانية مصممة على بذل قصاراها لتؤدي بالدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح الى خاتمة ناجحة .

وقد نوّه رئيس الوزراء سوزوكي في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح الدورة الحالية للمجلس الوطني بتاريخ ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، بعزمه على الاشتراك شخصيا في الدورة الخاصة ، وأعلن مايلي :

" لا أمل للبشرية في السعادة اذا ما استمر الشرق والغرب في تنافسهما على تكديس الاسلحة . وعلينا أن نواجه الواقع ونعترف بأن توازن القوى هو الذي يدعم السلام والاستقرار . ويتوجب علينا أن نعمل للحفاظ على هذا التوازن . وفي الوقت ذاته ، يجب أن نستمر في جهودنا للابقاء على هذا التوازن في أدنى مستوى ممكن .

"ان قضية نزع السلاح وتحديد الاسلحة هي قضية يتوجب على العالم بأسره أن يعمل معا من أجلها ولا يمكن بلوغ السلام الحقيقي الا اذا وجهنا الموارد الاضافية الناتجة عن نزع السلاح الى التعاون مع البلدان النامية وتنمية الاقتصاد العالمي .

"ان الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المعرسة لنزع السلاح في شهر حزيران / يونيو المقبل ستكون فرصة تحدث في الوقت المناسب لتعزيز هذه الجهود الدولية " .

ان هذا الاهتمام البالغ بالدورة الاستثنائية الثانية ليس بحال من الأحوال مقصورا على الحكومة اليابانية . فهناك مجموعة غير حزبية من أعضاء المجلس الوطني ، تضم أكثر من ٢٠٠ شخص ، قد أسست في شهر آيار / مايو الماضي ، الجمعية البرلمانية لتعزيز نزع السلاح الدولي ، وهي الآن تعمل جاهدة للاستعداد للدورة الاستثنائية . كما ان عددا كبيرا من المنظمات اليابانية غير الحكومية تقوم بأنشطة واسعة التنوع استعدادا للدورة الاستثنائية وتخطط لارسال مجموعة كبيرة من ممثليها الى نيويورك ليراقبوا ويلقوا كلمات في الدورة الاستثنائية ، كما حدث عام ١٩٧٨ لدى انعقاد الدورة الاستثنائية الاولى .

وعلى لجنة نزع السلاح ان تتجاوب مع تطلعات شعبنا . لكن الوقت أمامنا محدود . ولكسي نستطيع الاسهام في جعل الدورة الاستثنائية المقبلة عملا له مغزاه ، يتوجب على لجنتنا أن تحسن استعمال الاحد عشر والاثني عشر اسبوعا المتاحة لنا ، وأن نحاول تحقيق أقصى قدر ممكن من النجاح في الظروف الراهنة .

ويتوجب ، أولا ، على اللجنة ان تختصر مناقشتها للقضايا الاجرائية الى أدنى حد ممكن ، وأن تعكف على دراسة القضايا الجوهرية في أقرب وقت ممكن .

وفيما يتعلق بالهيئات الفرعية ، ينبغي على فريق العمل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح أن يستأنف عمله فورا .

ولقد بدأ فريق العمل هذا اجتماعاته من قبل برئاسة السفير غارسيا ريبوليس منذ اوائل شهر كانون الثاني / يناير ، وتبين ان هذه الاجتماعات الاضافية كانت مفيدة جدا . وان وضع برنامج شامل لنزع السلاح هو ، بالطبع ، مهمة بالغة التعقيد والصعوبة . وفيما خص التدابير المختلفة الواجب ادخالها فيه وتحديد ما يسمى " بالمراحل " ، فان وفد بلادي يرى ان الحكمة تقضي بتجنب اعتماد منهج بالغ الطموح وان من الافضل ان نحاول صياغة برنامج ممكن وعملي . وفي عن القول ان مواصلة العمل في هذا الفريق ينبغي ان يكون له طابع الاولوية ، باعتبار ان اعتماد برنامج شامل لنزع السلاح هو أحد الاهداف الرئيسية للدورة الاستثنائية .

ان فريق العمل المخصص للاسلحة الكيميائية قد تمكن من تحقيق تقدم كبير في العام الفائت برئاسة السفير ليد غارد الفعالة . وهذا سبب اضافي يحمل وفد بلادي على مواصلة البحث على تنقيح موضوع ولايته لتمكينه من تحقيق مزيد من التقدم هذا العام . لكن وضع مشروع ولاية جديدة للفريق العامل ينبغي ألا يصبح بأية حال عائقا يحول دون استمرار العمل الموضوعي . لذلك ، ينبغي أن يستأنف فريق العمل نشاطه مؤقتا طبقا للولاية السابقة ، بينما نكون عاكفين على مناقشة نص ولاية جديدة .

اما فريق العمل المخصص المعني بالاسلحة الاتعامة ، فقد تمكن من تخفيض حدة المناقشات في القضايا المعروضة عليه تخفيضا كبيرا بفضل الادارة الحكيمة التي أبدأها رئيس الفريق السفير

الهنغارى كوميفس • وينبغي على فريق العمل هذا ان يغتفر فرصة اقتراب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ليندفع في انهاء عمله بسرعة • ولقد قدم اقتراح في العام الفائت بادراج حظر الاعتداء على المنشآت النووية المدنية في نص الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة الاشعاعية : ان هذه المشكلة تهتم بلدى الى حد بعيد • وأن النهج الواقعي لحل الصعوبات التي نواجهها سيكون في ايجاد صيغة أخرى - صكا على حدة من نوع ما يكون خالصا - لمعالجة هذه القضية • فاذا امكن فصلها على هذا النحو عن اتفاقية الاسلحة الاشعاعية ، قد يصبح بالامكان ، نظريا ، الاسراع في صياغة الاتفاقية المذكورة • واذا ما انتهينا من هذه الاخيرة ، سنتمكن من تكريس قدر أكبر من الاهتمام والجهود للقضايا الاكثر الحاحا ، كنزع السلاح النووى •

وفيما يتعلق بفريق العمل المخصص المعنى بضمانات الامن ، فان وفد بلادى يشعر بأن درجة كبيرة من التفاهم قد تحققت في العام الفائت حول مختلف المفاهيم المعنية بفضل الجهود الفائقة التي بذلها السيد تشارابيكو ممثل ايطاليا • واننا نرى وجوب تمكين فريق العمل هذا من الاستمرار في نشاطه بمقتضى الولاية المخولة له في العام الفائت •

وبالاضافة الى الأفرقة العاملة الاربعة هذه ، يود الوفد الياباني ان يطالب مرة أخرى بانشاء فريق عامل جديد يعنى بحظر التجارب الشامل ، بحيث تتمكن من العمل بفاعلية لتحقيق ذلك الحظر الشامل • واني آمل بكل اخلاص ان يتم التوصل الى توافق آراء في اللجنة حول هذه القضية • وأدرك تمام الادراك ان انشاء فريق عامل ليس هو السبيل الوحيد لمعالجة أى موضوع محدد في لجنتنا الا أن تحقيق حظر التجارب الشامل له أهمية قصوى ، وان هذا الاقتراح عملي وملهم • لذلك ، يرى وفد بلادى ان قضية حظر التجارب الشامل يجب ان تعالج بشكل منهجي ومركز ، وان أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي ، في نظرنا ، انشاء فريق عامل خاص لهذا الغرض •

ووفقا للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للامم المتحدة في العام الغائب ، على لجنة نزع السلاح ان تدرس ، هذا العام ، مزيدا من الاجراءات للحيلولة دون سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وتعلق حكومتي أهمية كبرى على هذه القضية ، ويأمل وفد بلادى ان يتمكن من تقديم مساهمة ايجابية في مناقشاتنا حول هذا البند •

وقبل أن أنهي كلامي ، أود أن أعرب عن ارتياحنا لبدء المفاوضات مؤخرا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية حول الحد من القوى النووية المتوسطة المدى • ولقد باشرت الدولتان هذه المحادثات الهامة على الرغم من التدهور الذي طرأ على الوضع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية ، وبالتالي فانهما تستحقان كل ثناء ومدح • وعلى الرغم من أن هذه المفاوضات تجرى ، بحكم طبيعتها ، خارج لجنة نزع السلاح ، الا انها تعقد في هذه المدينة بالذات ، جنيف • وان تقدم هذه المحادثات يمكن أن يكون له مفعول ايجابي على المفاوضات المتعددة الاطراف الجارية في لجنتنا على الاقل هذا بالتأكيد ما يأمله وفد بلادى • لذلك ، فاننا نعرب عن أملنا بأن يتكرم وفد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بابلاغ هذه اللجنة ، من وقت الى آخر ، وحسب ما يرتئيان عما يحرزان من تقدم في مفاوضاتهما الثنائية • كما ان وفد بلادى يتطلع باهتمام كبير الى بدء المجموعة الاخرى من المفاوضات الثنائية ، المتعلقة بخفض الاسلحة النووية الاستراتيجية ، والتي سيكون لها بالغ الأهمية بالنسبة لنا جميعا •

ختاما ، أود أن أكرر أملنا الحار أن تعمل لجنة نزع السلاح في دورتها هذه مدركة تمام الادراك مسؤوليتها الكبيرة تجاه الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي اقتررب موعد ها • ان وفد بلادى مصمم على بذل كل جهد في هذا السبيل •

الرئيس : أشكر ممثل اليابان الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي خص

بها الرئاسة .

السيد شتروكا (تشيكوسلوفاكيا) : حضرة الرئيس ، ان الوفد التشيكوسلوفاكي قد جاء الى دورة الربيع للجنة نزع السلاح مزودا بتعليمات صريحة من حكومته للاشتراك في مفاوضات عملية وبنائة في هذا المحفل الهام ، الذي يعتبر ، حتى الآن ، المحفل الدولي الوحيد لاجراء مفاوضات متعددة الاطراف حول القضايا الكلية لنزع السلاح .

ان الجمعية العامة للامم المتحدة قد اعتمدت ، في دورتها السادسة والثلاثين ، ما يقارب العشرين قرارا عهدت بها بمسؤوليات محددة للجنة نزع السلاح . ويمكن القول ، بدون مبالغة ، ان اللجنة ستواجه مهمة جبارة ان هي ارادت ان تؤدي كامل واجباتها بصورة مشرفة .

وفي هذه الظروف ، يجب بذل كل جهد للبدء بالعمل الموضوعي دون تأخير ، ولتنظيم كامل نشاط اللجنة بشكل يضمن استخدام كل دقيقة استخداما مفيدا . ويلاحظ الوفد التشيكوسلوفاكي بارتياح كبير ، انكم مصممون ، يا حضرة الرئيس ، على تنظيم عملنا بهذه الطريقة على وجه الدقة . وكما أتاحت لي مناسبة من قبل وقلت في كلمة سبق أن ألقيتها فان الوفد التشيكوسلوفاكي سيدعم بكل قواه جهودكم الرامية الى تحقيق نتائج ايجابية لانشطة اللجنة .

اننا نود أن ندعم عملكم لا بالاقتوال فحسب ففي الجلسة العامة الاولى للجنة ، عرض الوفد التشيكوسلوفاكي الموقف المتفق عليه لمجموعة الدول الاشتراكية حول مضمون البرنامج الشامل لنزع السلاح . وأود أن أذكر بأنه ينبغي على لجنة نزع السلاح ، عملا بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ واو ، ان تنتهي ، خلال الجزء الاول من دورتها لعام ١٩٨٢ ، من وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، وأن تقدم البرنامج في الوقت المناسب لكي تنظر فيه الجمعية العامة وتعتمده في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، والتي ستفتتح بعد ١٢٢ يوما فقط . هذه هي مساهمتنا الملموسة لأداء احدى المهام العديدة التي تواجه اللجنة . وان وفود البلدان الاشتراكية مستعدة لسلوك نهج بناء مماثل في مناقشة سائر البنود المدرجة في جدول الاعمال . وهذا ينطبق تماما مع قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ دال ، المعتمد بناء على مبادرة من تشيكوسلوفاكيا ، في فقرته الثانية من المنطوق القائلة " تطلب الى الدول الاعضاء ان تسترشد في جميع مفاوضات نزع السلاح بمبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما ، وان تقدم وتدرس ، بصورة بنائة ، وموعي كامــــل بالمسؤولية وروح التعاون ، مقترحات ومبادرات ترمي الى تعزيز التقدم السريع في مفاوضات نزع السلاح والى تيسير تحقيق تدابير نزع السلاح البنائة التي تقبلها جميع الاطراف " . وأود الاعتقاد بأن وفودا أخرى ترغب أيضا ، بالاشتراك معنا ، في البحث عن حلول للمشكلات المطروحة أمامنا وتقديم نتائج بنائة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

اننا نأسف بالغا للأسف لأن وفود بعض البلدان تحاول تحويل اهتمام اللجنة عن السير في مفاوضات بنائة ومفيدة وحملنا على الدخول في مجابهات سياسية عقيمة . ان المحاولات الجارية في هذا المحفل للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى هي في غير محلها وتستحق الادانة التامة وينبغي على الوفود التي قررت سلوك هذا السبيل أن تدرك أنها ، بعملها هذا ، تعرض للخطر أداء اللجنة للمهام الملقة على عاتقها ، وبالتالي ينبغي عليها ان تتحمل مسؤوليتنا في هذا الشأن

وكما قال أمس السيد ليونيد بريجنيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي ، لدى استقباله ممثلي المجلس الاستشاري للاتحاد الاشتراكي الدولي لنزع السلاح " . . . أن الدبلوماسية تدعو إلى حل الأوضاع المعقدة لا إلى زيادة تعقيدها . أن معضلة العقدة الخوردية للأوضاع المتأزمة والقضايا الشائكة في العالم اليوم لا يمكن أن تقطع بأي سيف . والسبيل الوحيد إلى ذلك هو سبيل المفاوضات المتأنية والبناءة ، مفاوضات تضمن التخفيض الحقيقي للأسلحة والقضاء عليها " .

اسمحوا لي أن أذكر مرة أخرى بحكم من قرار الجمعية العامة ٩٦/٣٦ دال سبق وأشرت إليه في كلمتي هذه والذي تطلبت فيه الجمعية العامة من الدول " . . . ألا تعوق التقدم الممكن في مفاوضات نزع السلاح بمناقشة مسائل لا تتعلق بالموضوع " .

وعلى الرغم من أن البيانات التي أدلى بها عدد من الوفود يوم الثلاثاء واليوم ، وخاصة بيان ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، قد تضمنت محاولات للاخلاق بعمل اللجنة الاعتيادي ، فإننا نأمل بأن يبادر هذا الجهاز الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف في حقل نزع السلاح إلى البدء دون ابطاء لا مبرر له في مناقشة فعالة للبنود المدرجة في جدول أعماله . واننا لا نشك بأن هذه هي رغبة الأكثرية الساحقة في الوفود في اللجنة .

الرئيس : كما جرت العادة في كل جلسة عامة تعقد أيام الخميس ، فلقد تطلبت من الأمانة أن توزع ورقة غير رسمية تتضمن جدول الجلسات التي ستعقد خلال الأسبوع المقبل . وبالإضافة إلى الجلستين الأسبوعيتين للفريق العامل المخصص المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح بعد ظهر يومي الاثنين والخميس ، يقترح عقد جلستين غير رسميتين للجنة لمواصلة النظر في المسائل المدرجة في الورقة غير الرسمية ، على أن تعقد هاتان الجلستان بعد ظهر يوم الأربعاء وقبل ظهر يوم الجمعة وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فاني اعتبر أن اللجنة توافق على الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : إذا لم يكن هناك أي تعليقات أخرى ، فاني أنوي تأجيل هذه الجلسة العامة .

ستعقد الجلسة العامة المقبلة للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ٩ شباط / فبراير الساعة ١٠ر٣٠ قبل الظهر . وكما وافقت اللجنة على ذلك ، ستعقد جلسة غير رسمية غدا ، الجمعة الساعة ١٠ر٣٠ قبل الظهر .
ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ر١٠ ظهرا